

استعمال الاصطفاي بمعنى غير مع استثناء الاستثناء ليس ذلك اي استعمال
 الاصطفاي بمعنى غير عند تقدير الاستثناء هذا مذهب بن الحاجب وهو
 خلاف مذهب سنن قال الرضي ومذهب سنن جواز وقوع الاصطفاي مع صحة
 الاستثناء قال جوزي في قوله ما اثناني احد الا يزيد ان يكون الا يزيد لا
 وصفه وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل اخ البيت وقال بن عمر بن
 في شرح المفضل قوله ان الا لا تكون صفه الا في موضع يكون فيه
 الاستثناء مستوفى لقوله تعالى لو كان فيها الهة الا الله لفسدتا فانه
 في موضع يتقد فيه الاستثناء وهي فيها صفة اه وتبعه الشارح في المغني
 فقال لا يوصف بها الا حبك يصح الاستثناء فيكون عندي درهم الا
 دانق لانه يجوز الادناق ويمتنع الاجيد لانه يمتنع الاجيد او قد
 يقال انه مخالف لقوله في لو كان فيها الهة الا الله لفسدتا وتلثان
 سنن لو كان معنا رجل الا زيد لقلنا اه هكذا كتبه الشيخ عبد القادر
 في حاشيته على الشرح وقد يقال ان الشارح لم ينف الجواز بل قال
 وانما يحسن فني الحسن فقط نعم قوله في المغني وقد يقال انه هو
 ترجيح المذهب بن الحاجب حيث شرط في وقوع الاصطفاي تقدير الاستثناء
 وجعل من الشاذ قوله وكل اخ البيت فتأمل قال الاشموني
 واصل غير ان يوصف بها ما تكرر خصوصا لما غير الذي كنا نعمل
 او شبهها بخو غير المفضوب عليهم فان الذي جنس لا قوم باعيا لهم
 وايضا في اذا وقعت بين صدين ضعف اربابها فلم تقصبت معنى
 الا حلت عليها في الاستثناء تحل الاعلى بها فيوصف بها بشرط
 ان يكون الموصوف جمع او شبه وان يكون تكرة او شبهها فالجمع
 نحو لو كان فيها الهة الا الله لفسدتا وشبه الجمع كقوله لو كانت
 غير سليمان الدهر غيره وقه الحوادث الا الصارم الذكر فالصارم
 صفة لغري وشال شبه التكرة قوله ان يثبت فالنت بلادة
 فوق بلدة قليل بها الاصوات الابطاها في الاصوات شبيه بالندرة
 لان

لان ترفع بالجنسية انتهى ولا يصح ان تكون الا في الآية الاستثناء
 لان يصح المعنى لو كان فيها الهة ليس فيها الله لفسدتا وذلك
 يقتضي مجزومه انه لو كان فيها الهة فيها الله لم تفسد او ليس ذلك
 صحيحا وانما المراد لو كان فيها الهة عوضا عن كون الله فيها حصل
 الفساد لان الا لوصف بمعنى غير التي يراد بها العوض والدل وشال
 سنن كذا في الاصطفاي الاستثناء في عدم العموم ولان المراد رجل مكانه
 وليس المراد لو كان معناه جماعة فيهم زيد لقلنا الا يقتضي مجزومه
 انما لا تكون غائبين اذا كان معناه جماعة فيهم زيد يقتضي كلام
 سنن انه لا يطرطكون الموصوف جمعا او شبهه لتمثيل هذا المثال
 قال في المغني قال الغرا في ظاهر مثال سنن انه لا يطرطكون الموصوف
 جمعا او شبهه مبين لقولهم يشترط ان يكون الموصوف بالا جمعا
 ورجل هنا مفرج ويمكن ان يراد ان المفرد يراد بالجمع وظاهر كلام النخاعة
 ان المفرد المراد منه اجمع يجري مجرى العموم قال بن السراج لا يجوز
 ان تكون الاصطفاي الموضع الذي يصح ان يكون فيه استثناء ذلك
 به ان يكون بعد جماعة او واحد في معنى الجماعة اما تكرة او ما في اللف
 واللام على غير معناه فقد صح بالندرة ولكن اذا زيد بها اجمع فاجتمع
 كلامهم اه ثم قال الشارح انه الاستثناء من التكرار انما يجوز ان كان عددا
 نحو له عندي عشرة الا واحد او موصوفه بصفة تقيده التعيين نحو
 جاني رجل جاكه الا واحد منهم او كانت في غير اليجاب نحو جاني
 رجل الا زيد ولا يجوز في هذا كذا لا يقال جاني رجل الا زيد او جاني
 رجل الا عمه انتهى وكذا قال بن السراج في الاصول لا يجوز ان تستثنى
 التكررة من التكررة في الموجب لا تقول جاني قوم الا رجال لعدم الفائدة
 في استثنائها به فان تقيده وخصصته جاز في استثنائه من جهة الفائدة
 في تقيده وقت الفائدة جاز انتهى فعلى عدم الجواز عدم الفائدة وقال
 الجرجاني في شرح ايضا في العارفين لا يصح اي الاستثناء في لو كانت